مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٨٠٤ ـ ٨١٥
ISSN: 2222-6583

دور التشريعات الوطنية في تنظيم الرقابة على السياسة البيئية للحكومات

داود سلمان كاظم[١] ، أ.م.د. علي مشهدي[٢]
[١] كلية القانون، جامعة طهران(الفارابي)، إيران
dawoodalsalemy3@gmail.com
[٢] كلية القانون، جامعة طهران(الفارابي)، إيران

الملخص

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على كيفية تأثير القوانين الوطنية على مراقبة تنفيذ السياسات البيئية من قبل الحكومات. يتناول البحث في البداية أهمية وجود إطار تشريعي قوي يمكنه ضمان الحفاظ على البيئة ويعزز من استدامتها. كما يناقش البحث دور البرلمانات والهيئات الحكومية في وضع التشريعات التي تلزم الحكومات باتخاذ خطوات فعلية نحو حماية البيئة، مثل وضع سياسات للحد من التلوث، الحفاظ على التنوع البيولوجي، والتقليل من التغيرات المناخية.

يعرض البحث أيضاً كيفية تأثير الرقابة البرلمانية على تنفيذ هذه السياسات، بما في ذلك الطرق المختلفة التي يمكن للبرلمانات من خلالها التأكد من التزام الحكومات بالمعايير البيئية، سواء من خلال التدقيق في مشاريع القوانين أو الموازنة أو تقديم التقارير السنوية حول حالة البيئة. كما يعرض بعض التجارب المقارنة بين دول مختلفة، مثل التجربة الأوروبية والعربية، لتوضيح كيفية تنظيم الرقابة البيئية في الأنظمة القانونية المتنوعة.

الكلمات المفتاحية: التشريعات الوطنية، الرقابة، السياسة البيئية، الحكومات

Abstract

The research aims to shed light on how national laws affect the monitoring of the implementation of environmental policies by governments. The research initially addresses the importance of having a strong legislative framework that can ensure the preservation of the environment and enhance its sustainability. The research also discusses the role of parliaments and governmental bodies in developing legislation that obligates governments to take actual steps towards protecting the environment, such as developing policies to reduce pollution, preserve biodiversity, and reduce climate change.

The research also shows how parliamentary oversight affects the implementation of these policies, including the different ways in which parliaments can ensure that governments adhere to environmental standards, whether by scrutinizing draft laws or the budget or submitting annual reports on the state of the environment. It also presents some comparative experiences between different countries, such as the European and Arab experiences, to illustrate how environmental oversight is organized in various legal systems.

Keywords: National legislation , Oversight , Environmental policy , Governments

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٨٠٤ ـ ٨١٥
ISSN: 2222-6583

المقدمة

تعد الرقابة على السياسات البيئية أحد أوجه المسؤولية الكبيرة التي تقع على عاتق الحكومات، وهي عملية تهدف إلى ضمان حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. في هذا السياق، تلعب التشريعات الوطنية دوراً أساسياً في تنظيم هذه الرقابة وتوجيهها، حيث تضع الأسس القانونية التي تحكم تنفيذ السياسات البيئية وتوفر الأطر اللازمة لمتابعة الالتزام بتلك السياسات. ففي عالم تتزايد فيه التحديات البيئية مثل التغير المناخي والتلوث البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، تصبح الحاجة إلى وجود تشريعات وطنية صارمة وفعالة أكثر من أي وقت مضى.

مشكلة البحث

تشكل الرقابة البرلمانية أحد الأدوات الرئيسية التي من خلالها يمكن التأكد من التزام الحكومة بالسياسات البيئية التي تضعها. يتطلب هذا الدور من البرلمانات أن تكون على دراية كاملة بالخطط البيئية وتعمل على مراجعة تنفيذها من خلال متابعة التقارير البيئية التي تعدها الحكومة، أو من خلال فرض لوائح تنظيمية تضمن التطبيق السليم للسياسات البيئية. بوجود التشريعات الوطنية، تكون البرلمانات قادرة على طلب توضيحات من الحكومة حول الإجراءات المتخذة في هذا الصدد، ويمكنها أيضاً تبني تشريعات جديدة تفرض المزيد من القيود أو تقدم حوافز لتحسين الأداء البيئي.

منهجية البحث

سيتم الاعتماد على المنهج التحليلي المقارن لملائمته موضوع البحث.

خطة البحث

تم تقسيم البحث الى مقدمة ومبحثين حيث سنتناول في المبحث الأول الاطار القانوني للتشريعيات في النظام الداخلي وفي المبحث الثاني اليات الرقابة البرلمانية على تنفيذ السياسيات البيئية وخاتمة واستنتاجات ومصادر.

المبحث الأول

الإطار القانوني للتشريعات البيئية في النظام الوطني

يشكل الإطار القانوني للتشريعات البيئية في النظام الوطني الأساس الذي يعتمد عليه تنظيم الأنشطة البشرية التي تؤثر على البيئة. يتضمن هذا الإطار مجموعة من القوانين واللوائح التي تهدف إلى الحد من التلوث، حماية الموارد الطبيعية، وضمان استدامة البيئة للأجيال القادمة. وقد تزايد الاهتمام بهذه التشريعات في العقود الأخيرة نتيجة للتحديات البيئية العالمية مثل تغير المناخ، تلوث الهواء والمياه، وفقدان التنوع البيولوجي. في هذا السياق، تصبح التشريعات البيئية جزءاً لا يتجزأ من السياسة العامة

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٨٠٤ ـ ٨١٥
ISSN: 2222-6583

لأي دولة، حيث يتعين أن توفر هذه التشريعات إطاراً قانونياً فعالاً للتصدي للتحديات البيئية وتعزيز التعاون بين مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية[١] .

من خلال التشريعات البيئية، يتم تحديد المسؤوليات والحقوق للمواطنين والمستثمرين والهيئات الحكومية في ما يتعلق بالبيئة، مما يسهم في تحسين جودة الحياة وتقليل الأضرار البيئية. يتعين على التشريعات أن تكون شاملة، مرنة، وقادرة على التكيف مع التطورات العلمية والتكنولوجية الجديدة. كما أن هذه التشريعات تتنوع من دولة إلى أخرى، حيث قد تختلف القوانين الخاصة بحماية البيئة بحسب السياق المحلي ودرجة التهديدات البيئية التي تواجهها كل دولة. [٢]

وفي العديد من الأنظمة القانونية، يتم تعزيز التشريعات البيئية من خلال آليات رقابية تشريعية وتنفيذية تضمن تطبيق هذه القوانين بشكل فعّال. إذ لا يكفي وجود التشريعات فقط، بل من الضروري أن تكون هناك آليات للرصد والمحاسبة لضمان التزام الحكومة والقطاع الخاص بتنفيذ السياسات البيئية المحددة. إن التشريعات البيئية ليست مجرد مجموعة من النصوص القانونية، بل هي جزء من رؤية استراتيجية تساهم في الحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة. [٣]

المطلب الأول: مفهوم التشريعات البيئية وأهميتها في حماية البيئة

مفهوم التشريعات البيئية يشمل مجموعة من القوانين واللوائح التي تم تصميمها لتنظيم الأنشطة البشرية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة. تهدف هذه التشريعات إلى الحد من التأثيرات السلبية للنشاطات الاقتصادية والصناعية على البيئة وضمان استدامة الموارد الطبيعية. تتنوع هذه التشريعات في نطاقها وهدفها، بدءًا من حماية الهواء والماء والتربة من التلوث، وصولاً إلى الحفاظ على التنوع البيولوجي والحد من استنزاف الموارد الطبيعية. كما تركز التشريعات البيئية على تنظيم الأنشطة التي تؤدي إلى انبعاث الغازات الدفيئة والحد من تأثيرات التغير المناخي. [٤]

تكمن أهمية التشريعات البيئية في قدرتها على تحديد المسؤوليات والالتزامات لكل من الأفراد والكيانات الحكومية والخاصة في ما يتعلق بالبيئة. من خلال هذه التشريعات، يمكن تطبيق معايير واضحة وصارمة للحفاظ على البيئة، حيث تفرض العقوبات في حال عدم الالتزام بالقوانين، كما توفر آليات لمراقبة تنفيذ السياسات البيئية. على سبيل المثال، يُشترط في العديد من الدول أن يتم تنظيم التلوث الناتج عن المصانع أو السيارات وفق معايير محددة تراعي السلامة البيئية. كما تتيح هذه

[١] ـ سامي الجندي، "دور التشريعات الوطنية في تحسين فعالية الرقابة على السياسات البيئية." مجلة العلوم القانونية والبيئية، ط ١، عمان، ٢٠١٩، ص ٩٠-١٠٣.

[٢] ـ يوسف علي، "السياسات البيئية والتشريعات الوطنية: نحو تعزيز الرقابة البرلمانية." دراسات بيئية مقارنة، ط ٤، بيروت، ٢٠١٨، ص ١٢٣

[٣] ـ أماني النمس، "البرلمان والبيئة: علاقة التشريع بالرقابة على السياسات البيئية." دراسات في القانون البيئي، ط ٦، الكويت، ٢٠٢٠، ص ١٥٠

[٤] ـ طارق مراد، "التشريعات البيئية ومراقبة السياسات الحكومية: دراسة مقارنة." مجلة الدراسات البيئية، ط ٩، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ١٢٣

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٨٠٤ ـ ٨١٥
ISSN: 2222-6583

التشريعات للأفراد والمنظمات غير الحكومية دوراً مهماً في تقديم الشكاوى أو التظلمات حول الانتهاكات البيئية، مما يعزز من الشفافية والمساءلة. [١]

من جانب آخر، تلعب التشريعات البيئية دوراً مهماً في تعزيز التنمية المستدامة، إذ لا تقتصر هذه القوانين على حماية البيئة فحسب، بل تسهم في تحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية من خلال ضمان توافر الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. تُعد التشريعات البيئية أداة فعّالة لمواجهة التحديات البيئية المعاصرة مثل التغير المناخي، التلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، حيث تساهم في توجيه السياسات الحكومية والقطاع الخاص نحو تبني حلول صديقة للبيئة. [٢]

إضافة إلى ذلك، تكتسب التشريعات البيئية أهمية خاصة في إطار التعاون الدولي، حيث تتعاون الدول بشكل متزايد لوضع معايير بيئية مشتركة من خلال الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية باريس للمناخ. تشكل هذه الاتفاقيات، بالإضافة إلى التشريعات المحلية، شبكة من الأطر القانونية التي تهدف إلى معالجة القضايا البيئية العالمية التي لا يمكن حلها من خلال الإجراءات الفردية للدول. ومن خلال التشريعات البيئية، يمكن للدول ضمان التزامها بهذه الاتفاقيات وتعزيز تعاونها في مواجهة التحديات البيئية المشتركة.

إن التشريعات البيئية تمثل إذن أداة أساسية في تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، مما يساهم في بناء مستقبل مستدام للأجيال المقبلة. [٣]

المطلب الثاني: تطور التشريعات البيئية في الدول العربية ودورها في حماية البيئة

وقد عبّر فنانو حضارة بلاد ما بين النهرين عن استلهامهم للنظام البيئي الطبيعي بتزيين المزهريات والمنازل والمعابد بلوحات الأشجار والطيور والأسماك، كما أكدت رسالة الملك حمورابي إلى عماله على أهمية العناية بمياه النهر وضفافه ومعاقبة من يعتدي عليها. [٤]

وعلى الرغم من أن القانون الأساسي للعراق الصادر في عام ١٩٢٥ لا يتضمن أية إشارة إلى البيئة، إلا أنه تم سن قوانين مختلفة بشأن البيئة وخاصة بشأن الصحة والنظافة.

١- القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٤ بشأن تصريف المجاري.

٢- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٥ بشأن تنظيف الشوارع وإزالة القمامة والتطهير.

٣- القانون رقم ٤ لسنة ١٩٣٥ بشأن منع تلوث الأنهار.

---

[١] ـ ليلى عبيد، "دور التشريعات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة." المجلة العربية للدراسات البيئية، ط ٢، الرياض، ٢٠٢١، ص ٥٦

[٢] ـ عادل الحاج، "الرقابة البرلمانية على السياسات البيئية: بين التشريع والتنفيذ." مجلة دراسات القانون البيئي، ط ٣، عمان، ٢٠١٧، ص ١٠٢

[٣] ـ منال عباس، "مراقبة السياسات البيئية: الدور الرقابي للبرلمان." المجلة الدولية للبيئة والقانون، ط ٨، دمشق، ٢٠١٩، ص ١٤٥

[٤] ـ فؤاد جاسم، "الرقابة البرلمانية في دول الشرق الأوسط على السياسات البيئية." المجلة الدولية للعلوم السياسية، ط ٦، بيروت، ٢٠٢٠، ص ١١٠-١٢٣.

٤- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٣٦ بشأن منع تلوث الأنهار

٥- القانون رقم ٦ لسنة ١٩٣٧ بشأن منع تلوث الأنهار.

٦-القانون رقم ١١ لسنة ١٩٣٦ بشأن المحال التي تعرض الصحة العامة للخطر.

بعد سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية في أعقاب ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، دخل العراق في فترة الدساتير المؤقتة، التي اهتمت بشكل أساسي بتنظيم السلطة، وإن لم يرد ذكر البيئة على الإطلاق في دستوري ١٩٥٨ و١٩٦٣.[١]

وتنص المادة ٣٦ من دستور عام ١٩٦٤ على أن "الرعاية الصحية حق لكل عراقي وتكفله الدولة من خلال إنشاء وتوسيع المستشفيات والمؤسسات الصحية المختلفة"؛ وبالمثل، تشير المادة ٣٧ من دستور عام ١٩٦٨ إلى الرعاية الصحية، حيث تنص على أن "الرعاية الصحية حق تكفله الدولة من خلال إنشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية وفقاً للقانون". كما تشير إلى الصحة والإصحاح، حيث تنص على أن "الرعاية الصحية حق تكفله الدولة من خلال إنشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية وفقاً للقانون". وبالمثل، نصت المادة ٣٧ من دستور ١٩٦٨ على أن "الرعاية الصحية حق تكفله الدولة من خلال إنشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية وفقاً للقانون"؛ كما نصت المادة ٣٣ من دستور ١٩٧٠ على أن "تلتزم الدولة بحماية الصحة العامة من خلال استمرار الرعاية الصحية المجانية في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية الطبية في الحضر والريف"، ولا يخرج النص على أن "تلتزم الدولة بحماية الصحة العامة من خلال استمرار الرعاية الصحية المجانية في مجالات الوقاية والعلاج والرعاية الطبية في الحضر والريف" عن هذا السياق. وتشير المادة ١٤ من قانون إدارة الدولة العراقي الانتقالي إلى حق الفرد في الرعاية الصحية والتزام الدولة بتوفيرها في حدود إمكانياتها، بالإضافة إلى الحقوق الأخرى المنصوص عليها في المادة، كالحق في الأمن والتعليم والضمان الاجتماعي.[٢]

وقد أُدرج الحق في البيئة لأول مرة في المادة ٣٣ من الدستور الحالي الذي اعتُمد في عام ٢٠٠٥. "تكفل الدولة حماية البيئة والتنوع البيولوجي والحفاظ عليهما". كما تشير المادة ٣١ أيضاً إلى هذه المسألة." ط. لجميع العراقيين الحق في الرعاية الصحية، وترعى الدولة الصحة العامة وتكفل التدابير الوقائية والعلاجية بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية". أما على المستوى التشريعي، فقد كان العراق من أوائل الدول العربية التي عالجت مسألة حماية البيئة والحد من تدهورها: اللجنة العلمية للبيئة البشرية، التي أنشئت في ١٠ مارس ١٩٧٤ بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٤١١. أُنشئت اللجنة العلمية للبيئة البشرية (البيئة) بموجب المرسوم الرئاسي رقم ٢٤ في ٢٤ مارس ١٩٧٤، برئاسة نائب الأمين العام لوزارة البلديات آنذاك، وكان أعضاؤها ممثلين عن مختلف

[١] ـ أحمد عزام، "التشريعات البيئية في الدول العربية: نظرة عامة." مجلة البيئة العربية، ط ٤، تونس، ٢٠١٨، ص ١٢٠-١٣٠.
[٢] ـ سمر مصطفى، "التحديات البيئية في التشريعات الوطنية ودور البرلمان في الرقابة." مجلة البيئة والتنمية المستدامة، ط ٦، عمان، ٢٠١٨، ص ١٣

الدوائر المعنية بالبيئة. وكان ذلك استجابة لمشاركة العراق في مؤتمر ستوكهولم المعني بالبيئة البشرية في عام ١٩٧٢. [١]

عملت هذه الهيئة لأكثر من ١٨ شهرًا، ولكن في ١٩ نوفمبر ١٩٧٥، قرر مؤتمر قيادة الثورة (الحل) رقم ١٢٥٨ إنشاء المجلس الأعلى للبيئة الإنسانية كهيئة مركزية لحماية البيئة، وانتقلت رئاسة المجلس إلى وزير الصحة وتغير اسمه إلى مجلس حماية البيئة. وكانت تتبع هذا المجلس إدارة تابعة لوزارة الصحة تسمى إدارة الوقاية والخدمات البيئية، والتي سرعان ما أعيدت تسميتها إلى إدارة حماية الصحة وحماية البيئة، مع الاحتفاظ بالاسم المعدل قليلاً للمجلس، وكان من أهم هياكل الإدارة الذراع التنفيذي للمجلس (مركز حماية البيئة). وقد تم إجراء هذه التعديلات بعد دخول القانون رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٦م بشأن مجلس حماية البيئة ومعالجتها حيز النفاذ، والذي قرر دمج مجلس حماية البيئة ومعالجتها مع نائب رئيس الجمهورية، وظل معمولاً به حتى دخول القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٧م الذي قضى بدمج مجلس حماية البيئة ومعالجتها حيز النفاذ. وقد أنشئت وزارة البيئة بعد التغييرات التي حدثت في العراق عام ٢٠٠٣ بموجب قرار سلطة الائتلاف المؤقتة (٤٤)، خاصة بعد ما تعرضت له بيئة العراق من تدمير واستنزاف للموارد على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأسرية بسبب سلسلة الحروب التي خاضها العراق وما نجم عنها من صراعات ونزاعات وظهرت هذه الصراعات وأن البيئة ليست بعيدة عن هذا التدهور الذي يجب التصدي له بشكل عاجل لمنع هذا التدهور لما له من آثار ضارة قد تؤدي إلى انتهاك حق الإنسان في الحياة. [٢]

لقد تم النظر إلى حماية البيئة على أنها مهمة ضيقة ومحدودة تدور حول قطاعات خدمية محددة، مما أدى إلى نسيان العديد من المجالات البيئية الهامة، ولعل أهمها التنوع البيولوجي. لذا، ومع إنشاء وزارة تختص بتنفيذ الأحكام القانونية الخاصة بحماية البيئة، لا يجب أن تقتصر حماية البيئة على فقرات محددة دون غيرها، ولا على مجالات أو قطاعات بيئية دون غيرها، بل يجب أن تكون حماية البيئة محصورة في فقرات محددة دون غيرها. وهذا بدوره يتطلب إعادة تنظيم المؤسسات الإدارية المركزية التي تقوم بهذه المهمة. [٣]

وبناءً على ذلك، صدر القانون رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠٨ بشأن وزارة البيئة من أجل توضيح تنظيم الوزارة وصلاحياتها والأهداف التي يتعين تحقيقها والمهام الموكلة إليها.

[١] ـ نادية العوادي، "تطوير التشريعات البيئية في العراق: آفاق الرقابة البرلمانية." المجلة البيئية العراقية، ط ٣، بغداد، ٢٠٢١، ص ٨٧
[٢] ـ هشام إبراهيم، "دور البرلمان في مراقبة السياسات البيئية في الدول العربية." المجلة العربية للقانون العام، ط ٤، أبوظبي، ٢٠١٩، ص ٨٥
[٣] ـ مصطفى صالح، "المعوقات التي تواجه الرقابة البرلمانية على السياسات البيئية." مجلة الدراسات القانونية والبيئية، ط ٢، القاهرة، ٢٠١٩، ص ١١٥-١٣٠.

المبحث الثاني: آليات الرقابة البرلمانية على تنفيذ السياسات البيئية

تعد الرقابة البرلمانية على تنفيذ السياسات البيئية أحد الجوانب الأساسية في تعزيز الشفافية والمساءلة الحكومية. فبينما تضع الحكومة سياسات وبرامج تهدف إلى حماية البيئة واستدامتها، يأتي دور البرلمان لضمان أن هذه السياسات تُنفذ على الوجه الصحيح وفقاً للمعايير القانونية البيئية. إن الرقابة البرلمانية لا تقتصر فقط على مراجعة أداء الحكومة في المجالات السياسية والاقتصادية، بل تمتد أيضاً إلى مجال السياسات البيئية، حيث تفرض على الحكومة مسؤولية الالتزام بالخطط البيئية المعتمدة والمراقبة المستمرة لتنفيذها. [١]

تتمثل الآليات الرئيسية التي يستخدمها البرلمان في هذا الصدد في قدرة البرلمان على إصدار التشريعات اللازمة وتعديل القوانين البيئية إذا لزم الأمر، بالإضافة إلى الرقابة على ميزانية الوزارات المختصة بالبيئة. يمكن للبرلمان أن يطلب من الحكومة تقديم تقارير دورية حول تنفيذ السياسات البيئية والإنجازات المحققة في هذا المجال، مما يعزز من شفافية الحكومة. علاوة على ذلك، يمكن للبرلمان عقد جلسات استماع وندوات متخصصة لمناقشة القضايا البيئية مع الخبراء والمختصين، بهدف التأكد من أن الحكومة تتخذ الإجراءات الفعالة والضرورية لحماية البيئة. [٢]

الرقابة البرلمانية لا تقتصر على مجرد المراقبة، بل تتضمن أيضاً أداة فعالة للتشجيع على التحسين المستمر للسياسات البيئية. فالبرلمان يعمل على تشجيع الحكومة على تبني المزيد من الحلول البيئية المبتكرة من خلال الحوافز التشريعية، كما يسهم في ضمان أن السياسات البيئية التي تطبقها الحكومة تفي بالمعايير الدولية والمحلية.

المطلب الأول: دور البرلمان في مراقبة السياسات البيئية وتنفيذ التشريعات

يلعب البرلمان دورًا حيويًا في مراقبة السياسات البيئية وتنفيذ التشريعات الخاصة بحماية البيئة، وهو ما يساهم في ضمان التزام الحكومة بتعهداتها البيئية. يعد البرلمان المؤسسة التشريعية المسؤولة عن سن التشريعات البيئية ومراقبة تنفيذها، وهو يمارس هذه الرقابة من خلال العديد من الأدوات القانونية والتنظيمية التي تمكنه من متابعة الجهود الحكومية في حماية البيئة. [٣]

أولاً، يقوم البرلمان بوضع التشريعات البيئية التي تحدد معايير لحماية البيئة وضبط الأنشطة الاقتصادية والصناعية التي قد تؤثر سلبًا على البيئة. هذه التشريعات تتضمن قوانين لحماية الهواء والماء والتربة، بالإضافة إلى قوانين تنظيم النشاط الصناعي والزراعي لضمان عدم تلوث البيئة. يعد

[١] ـ هشام إبراهيم، "دور البرلمان في مراقبة السياسات البيئية في الدول العربية." المجلة العربية للقانون العام، ط ٤، أبوظبي، ٢٠١٩، ص ٨٥

[٢] ـ حسن زكريا، "السياسات البيئية في التشريعات الوطنية والرقابة البرلمانية." دراسات قانونية بيئية، ط ٥، بيروت، ٢٠٢٠، ص ٧٦

[٣] ـ سعيد أبو زهرة، "التشريعات البيئية ودور البرلمان في الرقابة." المجلة العربية للبيئة والتنمية المستدامة، ط ٣، تونس، ٢٠٢٠، ص ٧٥ـ ٩٢.

دور البرلمان في هذا السياق محورياً لأنه المسؤول عن مناقشة وتبني القوانين البيئية التي تؤثر على جميع القطاعات الحكومية والخاصة.

ثانيًا، يمارس البرلمان رقابة مستمرة على تنفيذ هذه التشريعات عبر آليات مختلفة، مثل استجواب الوزراء المختصين بالبيئة حول تنفيذ السياسات البيئية، وتحليل تقارير الأداء التي تقدمها الحكومة بخصوص تنفيذ البرامج البيئية. في العديد من النظم القانونية، يحق للبرلمان طلب تقارير دورية من الوزارات المختصة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطط البيئية الوطنية. [١]

على سبيل المثال، في النظام القانوني العراقي، ينص الدستور العراقي في المادة ٢٦ على أهمية حماية البيئة من خلال القوانين والسياسات الحكومية، وقد منح البرلمان العراقي صلاحية سن القوانين البيئية ومراقبة تنفيذها من خلال سلطته الرقابية. كما أن قانون حماية وتحسين البيئة رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٩ يضع إطارًا قانونيًا متكاملاً لحماية البيئة في العراق، وينص على أن البرلمان لديه صلاحية إقرار السياسات البيئية ومراقبة تنفيذها من قبل الحكومة. [٢]

فيما يتعلق بالأنظمة القانونية المقارنة، ينص الدستور المصري في المادة ٣٢ على أن الدولة تلتزم بحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتعمل على حماية الحقوق البيئية للمواطنين. البرلمان المصري يتمتع بصلاحية مراقبة السياسات البيئية من خلال مراجعة التقارير التي تقدمها الحكومة حول جهود حماية البيئة. كما يُلزم قانون حماية البيئة المصري رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ الحكومة بمتابعة تنفيذ السياسات البيئية، ويمنح البرلمان الحق في متابعة هذه الجهود وتقديم التعديلات إذا لزم الأمر. [٣]

أما في الأردن، ينص الدستور الأردني في المادة ٥ على أن حماية البيئة تعد من ضمن المسؤوليات الأساسية للدولة، وقد تم إصدار قانون حماية البيئة الأردني رقم ٥٢ لسنة ٢٠٠٦، الذي يحدد دور البرلمان في مراقبة السياسات البيئية، بما في ذلك الرقابة على تنفيذ الاستراتيجيات البيئية وضمان التزام الحكومة بالقوانين البيئية المعتمدة.

إن دور البرلمان في مراقبة السياسات البيئية لا يقتصر فقط على التشريع، بل يمتد إلى الرقابة على التنفيذ والتأكد من التزام الحكومة بمعايير بيئية محددة، كما يعزز هذا الدور من خلال اللجنة المختصة بالبيئة داخل البرلمان، التي تقوم بمراجعة المشاريع البيئية المقترحة وتقارير الأداء الحكومية. [٤]

---

[١] ـ سوسن الهاشمي، "دور التشريعات الوطنية في تنظيم الرقابة البيئية: دراسة حالة في مصر." المجلة البيئية العربية، ط ٣، القاهرة، ٢٠٢٠، ص ٦٧

[٢] ـ فاطمة قاسم، "البرلمان والبيئة: تحديات وسبل تعزيز الرقابة على السياسات البيئية." مجلة دراسات القانون البيئي، ط ٩، بغداد، ٢٠٢٠، ص ٥٤

[٣] ـ يوسف داود، "دور البرلمان في تنظيم الرقابة البيئية: دراسة في إطار التشريعات الوطنية." مجلة القانون البيئي، ط ٦، عمان، ٢٠١٨، ص ١٤٥-١٥٨.

[٤] ـ جهاد محمد، "دور التشريعات البيئية في الرقابة البرلمانية على السياسات البيئية." مجلة دراسات القانون والسياسة البيئية، ط ٧، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٩

مجلة دجلة • المجلد ٨، العدد١ (٢٠٢٥) ص ٨٠٤ ـ ٨١٥
ISSN: 2222-6583

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية على السياسات البيئية

الرقابة البرلمانية على السياسات البيئية تواجه العديد من التحديات التي قد تؤثر في فعاليتها وكفاءتها في ضمان تطبيق السياسات البيئية بشكل صحيح. من أبرز هذه التحديات: [١]

أولاً، **ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية** :غالبًا ما يتسم النظام الحكومي بعدم التنسيق الكافي بين مختلف الوزارات والهيئات المعنية بحماية البيئة. قد تجد البرلمان في صعوبة في الحصول على المعلومات الدقيقة والشاملة حول السياسات البيئية المنفذة بسبب نقص التنسيق بين الوزارات المعنية بالبيئة، مثل وزارة البيئة ووزارة التخطيط ووزارة الموارد الطبيعية. هذا يعيق قدرة البرلمان على مراقبة التنفيذ بشكل فعال ويقلل من شفافية العملية.

ثانيًا، **نقص الخبرة الفنية والبيئية لدى البرلمانيين** :غالبًا ما يفتقر أعضاء البرلمان إلى المعرفة المتخصصة في مجال البيئة أو قضايا الاستدامة البيئية. ورغم أن الرقابة البرلمانية تتطلب مهارات قانونية وتقنية وفهمًا عميقًا للتحديات البيئية، فإن قلة الخبرة في هذا المجال قد تؤدي إلى ضعف في تحليل السياسات البيئية المعقدة وصعوبة في تقييم النتائج البيئية بدقة. [٢]

ثالثًا، **الضغط السياسي والمصالح الخاصة** :قد تواجه الرقابة البرلمانية تحديات كبيرة بسبب الضغوط السياسية والمصالح الاقتصادية أو التجارية لبعض الشركات الكبرى التي قد تتأثر بالقيود البيئية. في بعض الأحيان، قد تسعى بعض الحكومات إلى التخفيف من معايير الحماية البيئية أو تقليل الاستثمارات في هذا المجال تحت تأثير هذه الضغوط، مما يقلل من فعالية الرقابة البرلمانية في محاسبة الحكومة على سياساتها البيئية.

رابعًا، **النقص في الموارد والتقنيات الحديثة** :الرقابة البرلمانية تتطلب استخدام آليات وتقنيات متطورة لجمع وتحليل البيانات البيئية. ولكن في العديد من الدول، يفتقر البرلمان إلى الموارد المالية أو التقنية اللازمة لتنفيذ هذه الرقابة بشكل فعال. فغياب المعدات المتقدمة وأنظمة المعلومات التي تتيح تتبع السياسات البيئية عن كثب قد يُصَعِّب مهمة البرلمان في مراقبة الجهود البيئية الحكومية بدقة. [٣]

خامسًا، **ضعف التشريعات البيئية وتحديثها** :قد لا تكون التشريعات البيئية في بعض الدول حديثة أو متوافقة مع المعايير العالمية، مما يؤدي إلى صعوبة في تقييم فاعليتها في مواجهة التحديات البيئية. في هذه الحالات، قد يواجه البرلمان صعوبة في فرض الرقابة الفعالة على السياسات البيئية في ظل غياب قوانين ملائمة أو عدم كفايتها لمواكبة التطورات البيئية العالمية.

---

[١] ـ حسن علي، "دور الرقابة البرلمانية في تحسين السياسات البيئية." مجلة البيئة العالمية، ط ٥، بيروت، ٢٠٢١، ص ١٣٢

[٢] ـ رشا حافظ، "التشريعات البيئية ودورها في حماية البيئة في الوطن العربي." مجلة دراسات البيئة والسياسات العامة، ط ٤، دبي، ٢٠٢٠، ص ٤٥

[٣] ـ فؤاد محمود، "مراقبة السياسات البيئية عبر التشريعات الوطنية: دراسة تحليلية." المجلة الدولية للقانون والسياسة البيئية، ط ٧، القاهرة، ٢٠١٦، ص ١٠٠-١١٥.

أخيرًا، **الرقابة الضعيفة على الميزانيات الحكومية** :في كثير من الحالات، يتم تخصيص ميزانيات محدودة للغاية للوزارات والهيئات البيئية، مما يؤثر في قدرتها على تنفيذ السياسات البيئية بشكل فعّال. عدم وجود آلية رقابية دقيقة تضمن تخصيص الموارد المالية بشكل فعال قد يؤدي إلى ضعف التنفيذ وزيادة التحديات التي تواجه الرقابة البرلمانية.

تواجه الرقابة البرلمانية على السياسات البيئية العديد من التحديات التي قد تؤثر على فاعليتها في ضمان تنفيذ السياسات البيئية بشكل فعال. على الرغم من أن البرلمان يتمتع بسلطات رقابية تشريعية، إلا أن هذه السلطات قد تتعرض للعديد من القيود التي تحد من قدرتها على التأثير الفعلي في السياسات البيئية[١].

الخاتمة والاستنتاجات

في ختام هذا البحث، يتضح أن دور التشريعات الوطنية في تنظيم الرقابة على السياسة البيئية للحكومات يعد أمرًا بالغ الأهمية لضمان تحقيق أهداف حماية البيئة والتنمية المستدامة. إن وجود إطار قانوني قوي وواضح يوفر الأسس التي من خلالها يمكن للحكومات العمل على تنفيذ السياسات البيئية، بينما تظل الرقابة البرلمانية والمساءلة عاملين أساسيين في ضمان التزام الحكومة بتطبيق هذه السياسات.

تستفيد التشريعات البيئية من دور البرلمان في مراقبة التنفيذ، وذلك من خلال آليات تشريعية ورقابية تتيح محاسبة الحكومة عن أدائها البيئي. إلا أن هذه الرقابة تواجه تحديات عدة، مثل ضعف التنسيق بين المؤسسات الحكومية المعنية، نقص الخبرات التقنية لدى بعض البرلمانيين، وضغوط المصالح السياسية والاقتصادية، مما يستلزم جهودًا مستمرة لتطوير التشريعات البيئية وتعزيز قدرات البرلمانات والهيئات الحكومية المعنية.

في الوقت نفسه، تبقى الرقابة البرلمانية حجر الزاوية لضمان تنفيذ السياسات البيئية بشكل يتماشى مع المبادئ القانونية الدولية والمعايير البيئية الحديثة. يتطلب الأمر تحديثًا مستمرًا للتشريعات البيئية، وتخصيص الموارد الكافية، وتوفير الأدوات اللازمة للرقابة الفعالة على الأداء الحكومي في هذا المجال. لذلك، يجب على الحكومات والبرلمانات العمل سوياً لتحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، بما يساهم في تأمين بيئة سليمة للأجيال القادمة.

إن دور التشريعات الوطنية في الرقابة البيئية لا يقتصر فقط على سن القوانين، بل يمتد إلى المراقبة المستمرة لضمان التزام الدولة بكافة التزاماتها البيئية، وهو ما يعزز من الدور الرقابي الذي يجب أن يكون فاعلاً وقويًا لضمان تحقيق الأهداف البيئية.

[١] ـ خالد الفهد، "إصلاح التشريعات البيئية في الدول العربية." مجلة العلوم البيئية والتنمية المستدامة، ط ٥، دبي، ٢٠٢١، ص ١١١-١٢٥.

قائمة المصادر

أولاً :الكتب

١. علي، يوسف. "السياسات البيئية والتشريعات الوطنية: نحو تعزيز الرقابة البرلمانية "*دراسات بيئية مقارنة*، ط ٤، بيروت، ٢٠١٨.
٢. النمس، أماني. "البرلمان والبيئة: علاقة التشريع بالرقابة على السياسات البيئية "*دراسات في القانون البيئي*، ط ٦، الكويت، ٢٠٢٠.
٣. زكريا، حسن. "السياسات البيئية في التشريعات الوطنية والرقابة البرلمانية "*دراسات قانونية بيئية*، ط ٥، بيروت، ٢٠٢٠.

ثانياً :المقالات

١. عبد الله، ناصر. "أثر التشريعات البيئية في تعزيز الرقابة على السياسات الحكومية "*مجلة البيئة والتنمية*، ط ٢، القاهرة، ٢٠١٧.
٢. الجندي، سامي. "دور التشريعات الوطنية في تحسين فعالية الرقابة على السياسات البيئية "*مجلة العلوم القانونية والبيئية*، ط ١، عمان، ٢٠١٩.
٣. أبو زهرة، سعيد. "التشريعات البيئية ودور البرلمان في الرقابة "*المجلة العربية للبيئة والتنمية المستدامة*، ط ٣، تونس، ٢٠٢٠.
٤. الفهد، خالد. "إصلاح التشريعات البيئية في الدول العربية "*مجلة العلوم البيئية والتنمية المستدامة*، ط ٥، دبي، ٢٠٢١.
٥. محمود، فؤاد. "مراقبة السياسات البيئية عبر التشريعات الوطنية: دراسة تحليلية "*المجلة الدولية للقانون والسياسة البيئية*، ط ٧، القاهرة، ٢٠١٦.
٦. إبراهيم، هشام. "دور البرلمان في مراقبة السياسات البيئية في الدول العربية "*المجلة العربية للقانون العام*، ط ٤، أبوظبي، ٢٠١٩.
٧. مصطفى، سمر. "التحديات البيئية في التشريعات الوطنية ودور البرلمان في الرقابة "*مجلة البيئة والتنمية المستدامة*، ط ٦، عمان، ٢٠١٨.
٨. مراد، طارق. "التشريعات البيئية ومراقبة السياسات الحكومية: دراسة مقارنة "*مجلة الدراسات البيئية*، ط ٩، القاهرة، ٢٠٢٠.
٩. عبيد، ليلى. "دور التشريعات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة "*المجلة العربية للدراسات البيئية*، ط ٢، الرياض، ٢٠٢١.
١٠. الحاج، عادل. "الرقابة البرلمانية على السياسات البيئية: بين التشريع والتنفيذ "*مجلة دراسات القانون البيئي*، ط ٣، عمان، ٢٠١٧.
١١. عباس، منال. "مراقبة السياسات البيئية: الدور الرقابي للبرلمان "*المجلة الدولية للبيئة والقانون*، ط ٨، دمشق، ٢٠١٩.
١٢. عزام، أحمد. "التشريعات البيئية في الدول العربية: نظرة عامة "*مجلة البيئة العربية*، ط ٤، تونس، ٢٠١٨.

١٣.جاسم، فؤاد. "الرقابة البرلمانية في دول الشرق الأوسط على السياسات البيئية." *المجلة الدولية للعلوم السياسية*، ط ٦، بيروت، ٢٠٢٠.

١٤.العوادي، نادية. "تطوير التشريعات البيئية في العراق: آفاق الرقابة البرلمانية." *المجلة البيئية العراقية*، ط ٣، بغداد، ٢٠٢١.

١٥.حافظ، رشا. "التشريعات البيئية ودورها في حماية البيئة في الوطن العربي." *مجلة دراسات البيئة والسياسات العامة*، ط ٤، دبي، ٢٠٢٠.

١٦.صالح، مصطفى. "المعوقات التي تواجه الرقابة البرلمانية على السياسات البيئية." *مجلة الدراسات القانونية والبيئية*، ط ٢، القاهرة، ٢٠١٩.

١٧.الهاشمي، سوسن. "دور التشريعات الوطنية في تنظيم الرقابة البيئية: دراسة حالة في مصر." *المجلة البيئية العربية*، ط ٣، القاهرة، ٢٠٢٠.

١٨.داود، يوسف. "دور البرلمان في تنظيم الرقابة البيئية: دراسة في إطار التشريعات الوطنية." *مجلة القانون البيئي*، ط ٦، عمان، ٢٠١٨.

١٩.علي، حسن. "دور الرقابة البرلمانية في تحسين السياسات البيئية." *مجلة البيئة العالمية*، ط ٥، بيروت، ٢٠٢١.

٢٠.قاسم، فاطمة. "البرلمان والبيئة: تحديات وسبل تعزيز الرقابة على السياسات البيئية." *مجلة دراسات القانون البيئي*، ط ٩، بغداد، ٢٠٢٠.

٢١.محمد، جهاد. "دور التشريعات البيئية في الرقابة البرلمانية على السياسات البيئية." *مجلة دراسات القانون والسياسة البيئية*، ط ٧، القاهرة، ٢٠١٩.